http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1799) السنة السابعة - الأربعاء (19) أيار 2010

كتابة على الحيطان

١٠٪ من الأقوال...

عامر القيسي

لو ان تصريحات القيادات السياسية العراقية تتحول الى واقع لما قال عنّا احد "شمر بخير عايزهه بس الخام والطعام" ولما اضطررنا،نحن في الصحافة، ان نتحدث عن الصفقات والابواب المغلقة والتدخلات الخارجية واخيرا السباق الى الكراسي وليس الدوران حولها.

الجميع يتحدثون عن العراق الديمقراطي، وعندما ترصد سلوكيات البعض منهم تشم رائحة الاستبداد من بين معاطفهم.

الجميع يتحدثون عن حقوق المواطن، ويلمس هذا المواطن كيف تداس حقوقه الصغيرة في الشارع عندما تستفزه سيارات بعض المسؤولين، أو عندما تقطع الطرق لزمن طويل من اجل مرور موكب صاحب السمو والسعادة.

الجميع يتحدثون عن رفاهية المواطن، لكنهم يناضلون من اجل قطع الاراضي لهم، ويتركون احزمة الفقر تئن من جوعها ومن سكنها بشروطه اللاانسانية.

الجميع يتحدثون عن محاربة الفساد، بشقيه، المالي والاداري، فتكتشف، يا للحسرة، ان البعض منهم يتستر على هذه الجرائم لان من يقف وراءها اخ او قريب او نسيب.

القائمة طويلة، ونحن لانريد ان نظلم احدا على ابواب ان يصبح الماضي في جعبة "المنتهية ولايته"، ونقول ان البعض منهم "اي المسؤولين" قدم على قدر امكاناته السياسية مايستطيع، لكن حساب البيدر غير حساب الحقل.

حتى عملية السباق على الكراسي، بدأ المواطن يراها مفرغة من محتواها الشعبي، اي الكرسي لخدمة المواطن، وبدت الاشياء امام هذا المواطن، باعتبار هذا النوع من السباقات الخطرة، هي سباقات من اجل المصالح الشخصية، مادام الكرسي مثلا يوفر كل اربع سنوات، ارضا مساحتها ٦٠٠ متر وراتبا تقاعديا بالملايين، ونحن عباد الله الذين خدمنا الدولة اكثر من ثلاثة عقود ننتظر السلفة التي توقفت من اجل ان نسد ديوننا التي تراكمت فوق رؤوسنا بسبب التضخم الذي أكل الأخضر واليابس معا.

نحن في الحقيقة لانحسد احدا، لاننا مقتنعون بأن عين الحسود فيها عود، او انها تبلى بالعمى. ونحن لانريد هذا ولا تلك. لكن الجمهور المليوني العراقي، الذي تسابقنا على كسب اصواته قبل السابع من آذار يريد تطبيق العدالة فقط.. ويريد ان تتطابق الاقوال مع الافعال... ويريد أن يشعر الشبعان "بدرد" الجوعان... ويريد ان لاينام على ايقاعات اصوات البعوض فيما ينام الآخرون على أصوات المكيفات التي "ترد الروح" في صيفنا القائض. لايريد المواطن الكريم الصابر القانع الساكت المتساهل، لايريد الا ان تتطابق اقوال المسؤولين مع افعالهم، وهي قضية في ملعبهم تماما، لانهم من يصرحون، وهم من يبنون القصور للفقراء، وهم من يحفظون حقوقهم من اي انتهاك "لاسامح الله".

وهي ليست بالمهة الصعبة أو المستحيلة، وهي لاتشبه بأي حال من الأحوال عقدة اختيار مرشح لرئاسة الوزراء، فالمواطن لايريد صفقات لايفهمها. انه واضح وضوح الشمس، قدم ويقدم كل مامطلوب منه، في مقابل ان يقوم الآخرون بتقديم ١٠٪ مما يقولونه وكان الله يحب المحسنين والصادقين!

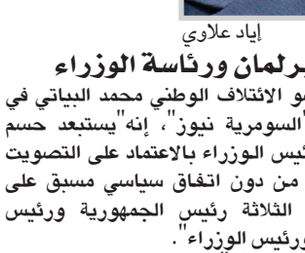

البحث عن رئيس وزراء

الوطني يرشح ثلاثة أسماء ودولة القانون يصر على المالكي

نوري المالكي

ابراهيم الجعفري

عادل عبد المهدي

باقر جبر الزبيدي

إياد علاوي

□ بغداد/علي ناجي-وكالات

■ عادل برواري: اجتماع لقادة الكتل السياسية قريباً دعا اليه المالكي لتنقية الاجواء

■ عبد المهدي: رئيس الوزراء القادم يجب ان يلتزم بالدستور نصاً وروحاً وان لا يصبح هو القانون

توصل ائتلافا دولة القانون والوطني العراقي إلى اتفاق يحدد آليات اختيار رئيس الحكومة المقبلة دون أن تتضح طبيعة هذه الآليات، وحتى الان فأن مرشح ائتلاف دولة القانون للمنصب هو رئيس الوزراء نوري المالكي بينما يطرح الائتلاف الوطني ثلاثة مرشحين هم ابراهيم الجعفري وعادل عبد المهدي وباقر جبر الزبيدي.

وخلال اجتماع مشترك لقياديي الائتلافين ترأسه القيادي في الائتلاف الوطني رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري تم بحث التطورات والقضايا المطروحة على الساحة السياسية من منظور مشترك حيث تم تشكيل لجان ستقوم "بتنضيج الرؤى ووضع مسودات عمل مستقبلية على صعد الاعلام والحوار وبرامج اداء الحكومة" كما قال بيان صحافي لمكتب الجعفري تسلمت المدى نسخة منه واضاف البيان: ان المجتمعين قرروا "اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأكيد التحالف بينهما وتجذير دوره في المرحلة الراهنة وانفتاحه على جميع الاطراف السياسية بما يخدم المصلحة الوطنية ومستقبل العملية السياسية".

واشار الى انه تم ايضا تحديد "جدول اعمال الاجتماع القادم للائتلافين بما يشكل نقلة مهمة لعملهما في المرحلة المقبلة..

ولم يشر البيان الى الاليات التي تم الاتفاق عليها لاختيار رئيس الحكومة المقبل لكنه ينتظر ان يتم الاعلان عنها خلال مؤتمر صحافي تعقده قيادتا الائتلافين. ولحد الان فأن، مرشح ائتلاف دولة القانون للمنصب هو رئيس الوزراء نوري المالكي بينما يطرح الائتلاف الوطني ثلاثة مرشحين هم ابراهيم الجعفري (رئيس تيار الاصلاح رئيس الوزراء السابق) وعادل عبد المهدي (القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي نائب رئيس الجمهورية) وباقر جبر الزبيدي (القيادي بالمجلس الاعلى ووزير المالية) فيما يشير قياديون في التيار الصدري الى ان مرشحهما احد شخصيتين هما الجعفري او جعفر محمد باقر الصدر نجل مؤسس حزب الدعوة الاسلامية الذي اعدمه صدام مطلع عام ١٩٨٠.

> الحساني: اخترنا في دولة القانون سبعة اعضاء، لكن الائتلاف الوطني لديه مشكلة في الاسماء السبعة الى لجنة اختيار مرشح رئاسة الوزراء

١٤ عضواً لأختيار المرشح

وكان الائتلافان قد فشلا الجمعة الماضية في تحديد اسماء اعضاء اللجنة المكلفة باختيار مرشحين لمنصب رئيس الوزراء لاجراء التصويت عليهما. وسبق للتحالف ان اتفق على تسمية ١٤ عضوا سبعة من كل ائتلاف لدراسة ملفات المرشحين للمنصب وتحديد اسمين منهم للتصويت عليهما. وكان من المقرر ان تعقد اللجنة اجتماعها الجمعة لكنه بسبب عدم التوصل الى الاسماء فقد اجل الاجتماع الى اشعار اخر.

وقال اعضاء في الائتلاف الوطني ان الائتلاف تحفظ على قيام ائتلاف دولة القانون بتحديد سبعة اسماء لعضوية اللجنة خمسة منهم من حزب الدعوة الذي يراسه المالكي ما يعد اهمالا لحقوق الكيانات الاخرى المنضوية في ائتلاف دولة القانون.

وحول مواصفات رئيس الحكومة المنتظر قال عبد المهدي ان المرشح لذلك "يجب ان يتمتع بشروط ومواصفات اهمها ان يكون مقبولا ونقطة التقاء وان يكون مستقلا في قراراته عن اية تأثيرات خارجية وان يتصرف كرئيس مجلس وزراء العراق بكل تياراته وقومياته وطوائفه".

واضاف في تصريحات صدرت عن مكتبه: أن "رئيس الوزراء القادم يجب ان يلتزم بالدستور نصا وروحا وان يراعي القوانين النافذة لا ان يصبح هو القانون، وان يعزز سيادة واستقلالية البلاد وان يكون على معرفة دقيقة بمشاكل البلاد ويمتلك خبرة عالية للتقدم بتصورات تقود الى سياسات فاعلة وان يكون رجل مشورة ويمتلك روح عمل الفريق والجماعة وان يحترم المؤسساتية وسلوكيات الخدمة العامة".

وفي هذا الاطار اكد الناطق باسم التيار الصدري الشيخ صلاح العبيدي ان التيار لا يعارض التجديد لولاية المالكي. وقال العبيدي في تصريح صحافي "ان التيار الصدري لايعارض تولي نوري المالكي رئاسة الحكومة لولاية ثانية ولكن لدينا تحفظات على توليه هذه المسؤولية خاصة وانه لم ينجح حتى اللحظة باعطائنا تطمينات كافية ضد هذه التحفظات التي من بينها استمرار الاعتقالات ضد الصدريين". واضاف "ان هناك حملة اعلامية امنية مسيسة تستهدف اثارة مخاوف شعبية ضد التيار الصدري تدعي على لسان المحتل وجود عمل مسلح يقوم به الصدريون بهذه الفترة". واشار الى "ان هذه الادعاءات عارية عن الصحة وعدم وضع حد لها داخل المؤسسة الامنية وهذا يجعل بناء الثقة مع السيد المالكي متعثر كثيرا وليس خفيا على الجميع ان القاعدة تتحمل كل العمليات الارهابية والاغتيالات التي حدثت بالفترة الاخيرة بحسب ما اعلنت الحكومة نفسها فلماذا هذه الحملة ضد الصدريين؟".

وفي تطور لاحق أعلن حزب الفضيلة احد مكونات قائمة الائتلاف الوطني امس، أن ائتلافه وائتلاف دولة القانون سيعقدان اجتماعا مهما للاتفاق على اختيار رئيس للتحالف ونائب له اضافة لاختيار اسم للتحالف.

اجتماع قريب

وقال عضو حزب الفضيلة كريم اليعقوبي في حديث لـ "السومرية نيوز" إن "الائتلافين سيعقدان اجتماعا خلال الاربع وعشرين ساعة القادمة، لحسم بعض القضايا التي تهم تحالفهما، مبينا إن "الاجتماع سيخصص لبحث اختيار رئيس للتحالف ونائبا للرئيس، إضافة إلى وضع اسم لهذا التحالف".

فيما قال القيادي في تيار الاصلاح وعضو الائتلاف الوطني العراقي فالح الفياض ان الاجتماع شكل عدة لجان ومنها لجنة الحوار والاعلام.

واوضح الفياض في تصريح خص به (المدى) ان المشاورات ولقاءات ائتلافي الوطني العراقي مع دولة القانون مكثفة وفي تطورات ايجابية، مؤكدا ان اجتماع أمس الاول كان ناجحاً وقرر تشكيل لجان فرعية من اجل تنضيج الرؤى ووضع مسودات عمل مستقبلية على صعد الاعلام والحوار وبرامج اداء الحكومة.

وتابع القيادي في الاصلاح ان آلية اختيار مرشح التحالف لرئاسة الوزراء ما زالت جاريا البحث فيها، مبينا ان موضوع مرشح الرئاسة سيحسم قبل انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب الجديد.

برنامج حكومي ونظام داخلي

من جهته اكد القيادي في حزب الدعوة وعضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني ان ائتلافي التحالف متفقان على برنامج الحكومة المقبلة وكذلك النظام الداخلي للتحالف، مبينا وجود مشكلة في تسمية اعضاء لجنة اختيار مرشح الرئاسة لدى الائتلاف الوطني العراقي.

وقال الحساني في تصريح لـ (المدى): ان الاجتماعات لاعضاء التحالف مازالت مستمرة وان الاجتماع الاخير للتحالف شكل عدة لجان للتفاوض مع الكتل السياسية الاخرى وتوحيد الخطاب الاعلامي والسياسي للتحالف.

واشار عضو دولة القانون الى ان ائتلافه اختار اعضاءه السبعة، لكن الائتلاف الوطني لدية مشكلة في تسمية الاسماء السبعة الى لجنة اختيار مرشح رئاسة الوزراء.

وبشأن مسألة عرض مرشح التحالف على الكتل البقية للموافقة عليه، اكد الحساني لا يجوز دستوريا عرض المرشح على الكتل السياسية بل ان للكتل السياسية الحق في التصويت عليه في مجلس النواب فقط، مبينا ان حواراتهم مستمرة مع جميع الكتل السياسية لتشكيل حكومة شراكة وطنية.

فيما قال العضو في المجلس الأعلى الاسلامي العراقي وعضو الائتلاف الوطني العراقي القيادي الشيخ جلال الدين الصغير: "ان اهم ما يركز عليه الائتلاف الوطني العراقي حاليا هو صلاحيات رئيس الوزراء المقبل". واوضح الصغير: "ان الائتلافين الوطني العراقي ودولة القانون لم يناقشا او يطرحا في اجتماعهما الاخير الاسماء للمناصب وخاصة منصب رئيس الوزراء، مشيرا الى ان ما يعنينا الان الاهتمام والتركيز على طبيعة وصلاحيات رئيس الوزراء المقبل وكيفية ادارته للملفات وحدود المهام التي يقوم بها رئيس الوزراء المقبل".

وتابع: "انه تمت مناقشة طبيعة اداء الوزراء لاسيما وان المرحلة السابقة كان فيها كثير من الاخطاء ونأمل ان لا تتكرر هذه الاخطاء".

من جانبه قال القيادي في الائتلاف الوطني العراقي عامر ثامر ان التحالف شكل لجاناً اخرى غير لجنة الحكماء لتفعيل عمل التحالف لتشكيل الحكومة المقبلة.

واوضح عامر في اتصال هاتفي مع (المدى) امس ان ائتلافي التحالف لهما وجهات نظر قريبة من بعضها ومتطابقة في بعضها بشأن البرنامج الحكومي المقبل والنظام الداخلي، مشيرا الى ان التحالف قرر تشكيل عدة لجان لتفعيل التحالف في تشكيل الحكومة المقبلة، مبينا ان آليات اختيار رئيس الوزراء ما زالت في اطار البحث.

فيما اكد القيادي في حزب الدعوة وعضو الائتلاف الوطني خالد الاسدي تمديد مدة عمل لجنة اختيار مرشح رئاسة الوزراء، والمكلفة بمهمة وضع آليات اختيار المرشح.

عشرة ايام أخرى

واوضح الاسدي في تصريح صحفي ان المدة التي تم تحديدها سابقا وهي ١٤ يوماً امام الهيئة القيادية او لجنة الحكماء استهلكت، لهذا اتفق الجانبان على تمديدها عشرة ايام اخرى، تبدأ منذ امس بغية انجاز الهيئة المسؤولية الملقاة على عاتقها".

وبيّن الاسدي ان "الإئتلافين قد يعلنان اليوم او غداً اسماً موحداً لهما وبرنامجاً حكومياً، وستشكل لجان تعمل على توحيد الخطاب الاعلامي والبرنامج الحكومي".

من جانبه اوضح رئيس كتلة الاحرار امير الكناني "ان اللجنة سيتم تشكيلها من (١٤) شخصا،(٧) من الائتلاف الوطني العراقي وسبعة من دولة القانون". وفيما يتعلق بالائتلاف الوطني قال: "سيتم اختيار تلك الشخصيات وفقا لما حصلت عليه مكونات الائتلاف الوطني العراقي من مقاعد في البرلمان،إذ تضم اللجنة (٣) اعضاء من كتلة الاحرار و(٢) من المجلس الاسلامي الاعلى وشخص من تيار الاصلاح واخر من حزب الفضيلة"

واكد الكناني "ان تأخير اعلان الاسماء جاء بسبب اهمية هذه اللجنة، فتريثنا في اختيار الاسماء لأن هذه اللجنة هي التي ستضع الاليات التي سيتم تعيين رئيس الوزراء بموجبها".

هذه الانباء قلل من اهميتها القيادي في التيار الصدري بهاء الاعرجي الذي ذكر في حديث لـ "السومرية نيوز" عدم توصل ائتلافي دولة القانون والوطني العراقي إلى آلية لاختيار أعضاء اللجنة التي من المتوقع تشكيلها لاختيار مرشحهما لمنصب رئيس الوزراء، بسبب اختيار ائتلاف دولة القانون لأغلب مرشحيه للجنة من داخل حزب الدعوة، إضافة إلى وجود خلافات داخل الائتلاف الوطني نفسه حول تمثيل مكوناته في اللجنة.

وأضاف الأعرجي أن "المشكلة الأساسية في عدم تشكيل اللجنة التي من المؤمل أن تتفاوض على اختيار رئيس الوزراء المقبل، تتركز في عدم رفع أسماء أعضاء هذه اللجنة بسبب وجود اختلاف حول نسبة التمثيل، لكل مكون في هذه اللجنة".

وشدد الأعرجي أن "التيار الصدري يجب ان تكون له في هذه اللجنة نفس النسبة التي حصل عليها في الانتخابات، كما أن دولة القانون التي رشحت ستة أسماء من الدعوة أحدثت اختلافا بين مكوناتها، لذلك يجب حسم هذه الأمور للتوصل إلى تحالف قوي وصلب"، معتبرا أنه "في حال تشكيل هذه اللجنة فإن ذلك يعد نصرا كبيرا للائتلافين"، بحسب قوله.

وفي خضم المداولات حول تحديد شخصية رئيس الوزراء المقبل استبعد سياسيون عراقيون، الثلاثاء، إمكانية حسم المرشح لمنصب رئيس الوزراء بالبرلمان عبر التصويت من دون اتفاق مسبق بين المكونات السياسية، وفي حين عزا بعض الساسة تعذر التصويت الى كونه مخالفا للدستور رأى البعض الآخر انه متعذر واقعيا بسبب الخلافات بين الكتل النيابية، فيما جددت العراقية رفضها لجميع المقترحات التي لا تشير إلى حقها في تشكيل الحكومة.

وينص الدستور العراقي على انه يتعين على الرئيس الجديد للبلاد أن يكلف وخلال ١٥ يوما اكبر كتلة في البرلمان بتشكيل حكومة واختيار رئيس للوزراء، وبعدها يقوم الأخير بتشكيل ائتلاف حكومي واختيار أعضاء مجلس الوزراء خلال ٣٠ يوما، وإذا فشل رئيس الوزراء المكلف في تشكيل حكومة في الوقت المقرر ينبغي للرئيس أن يكلف شخصا آخر خلال ١٥ يوما بتشكيل الحكومة، ويمهل رئيس الوزراء المكلف الجديد ٣٠ يوما لتشكيل وزارته.

> الأعرجي: "التيار الصدري يجب ان تكون له في هذه اللجنة نفس النسبة التي حصل عليها في الانتخابات، كما أن دولة القانون التي رشحت ستة أسماء من الدعوة أحدثت اختلافا بين مكوناتها

القرار للمحكمة الاتحادية

وعن الجدل الذي تجدد اخيرا بشأن أحقية من سيشكل الحكومة، اشار رئيس الوزراء نوري المالكي في حوار سينشر غدا في المدى الى "إن رأي المحكمة الاتحادية واضح دستوريا حين بينت بأن الكتلة النيابية التي تتشكل داخل قبة البرلمان هي صاحبة الحق دستوريا في تشكيل الحكومة"، فيما أعتبر رئيس الوزراء الاسبق زعيم القائمة العراقية اياد علاوي في تصريح نشر امس "ان قرار المحكمة الاتحادية قرار قاض وليس قرار محكمة، متهما الاطراف السياسية بمحاولة نزع الإستحقاق الانتخابي من قائمته".

علاوي أضاف "أن المحكمة الاتحادية لم يكن من اختصاصاتها تفسير مواد الدستور، مشيرا الى ان الدستور يشير إلى ضرورة تشكيل محكمة دستورية تأخذ على عاتقها تفسير مواد الدستور وهي لم تشكل حتى الآن، موضحا في هذا الشأن: أن الدستور والديمقراطية تؤكد أن الكتلة التي حصلت على أكثر الأصوات من حقها تشكيل الحكومة كما هو في جميع أنحاء العالم".

واشار علاوي الى "وجود ما أسماه بالتعنت من قبل بعض الكتل السياسية لسلب الاستحقاق الدستوري لقائمته في تشكيل الحكومة المقبلة من خلال بعض القرارات منها الاجتثاث والتهميش، إضافة إلى تحالف الائتلافين"، في إشارة إلى تحالف ائتلافي دولة القانون والوطني العراقي.

يذكر ان المحكمة الاتحادية العليا قد اعلنت في بيان لها صدر يوم السادس والعشرين من شهر آذار الماضي ردا على طلب رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي بتفسير المادة ٧٦ من الدستور العراقي التي تشير إلى الكتلة الأكبر في البرلمان التي تشكل الحكومة.

وجاء في بيان المحكمة الاتحادية "إن الكتلة النيابية الأكثر عدداً تعني إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة دخلت الانتخابات وحازت على العدد الأكثر من المقاعد، أو أن هذه الكتلة ناجمة عن تحالف قائمتين أو أكثر من القوائم التي دخلت الانتخابات واندمجت في كتلة واحدة، لتصبح الكتلة الأكثر عددا في البرلمان"، الامر الذي رفضته القائمة العراقية جملة وتفصيلا واعتبرته التفافا على الدستور.

وجاء رد المحكمة الاتحادية العليا موقعا من تسعة قضاة، وهم رئيس المحكمة مدحت المحمود، والأعضاء فاروق محمد سامي، وجعفر ناصر حسين، وأكرم طه محمد، وأكرم احمد بابان، ومحمد صائب النقشبندي، وعبود صالح التميمي، وحسن ابو التمن، وميخائيل قس كوركيس.

من جانبه المالكي اكد في الحوار الصحفي "إن رأي المحكمة الاتحادية واضح دستورياً حين بينت بأن الكتلة النيابية التي تتشكل داخل قبة البرلمان هي صاحبة الحق دستورياً في تشكيل الحكومة وهذا ما معمول به في الجمعية الفرنسية وحتى بريطانيا ونتائج انتخاباتها تشير صوب هذا الاتجاه، مشيرا الى ان القضية محسومة على أرض الواقع".

واضاف "نقول لكل من يتمنى عليه أن يتمنى بأننا لانسمح وبأي شكل من الأشكال أن يكون منصب رئيس الوزراء من خارج الائتلاف الوطني أو ائتلاف دولة القانون لكون هذا الأمر من المستحيلات، مضيفاً بأن على الآخرين أن ينسجموا مع الواقع والاتفاق على المواقع التي يستطيعون من خلالها خدمة البلد وكفاهم تعطيلا للعملية السياسية".

وكان قياديو القائمة العراقية قد اعلنوا في عدة لقاءات ومناسبات ان تشكيل الحكومة المرتقبة هو من احقية القائمة العراقية وفق ما اتاح لها الدستور.

ويشير المراقبون للمشهد السياسي العراقي الى ان عقدة الأحقية في تشكيل الحكومة تعتبر من أهم الأمور التي حالت دون لقاء زعيمي القائمتين حتى الساعة، لافتين الى أن هذه التصريحات المتبادلة تعني عدم تنازل أي من الزعيمين (المالكي و علاوي) عن رئاسة الحكومة، وهذا ما يعقد المباحثات.

وكانت الأوساط السياسية والاعلامية قد انشغلت كثيرا بهذا اللقاء المرتقب بين زعيمي أكبر ائتلافين حصلا على مقاعد بالانتخابات، واللذين حصلا كذلك على أعلى الأصوات كشخصيتين منفردتين، إذ تجاوزت أصواتهما مجتمعة المليون صوت.

> جمال البطيخ: العراقية سترفض اي مقترح يخالف حصولها على حق ترؤس الحكومة الجديدة باعتبارها الكتلة الفائزة بالانتخابات

البرلمان ورئاسة الوزراء

يقول عضو الائتلاف الوطني محمد البياتي في حديث لـ "السومرية نيوز"، إنه "يستبعد حسم منصب رئيس الوزراء بالاعتماد على التصويت بالبرلمان من دون اتفاق سياسي مسبق على المناصب الثلاثة رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء".

ويعتبر البياتي أن "المقترح مناف للدستور ولا يمكن تطبيقه من الناحية العملية"، في إشارة إلى أن الدستور ينص على أن مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، هو الذي يكلفه الرئيس بتشكيل الحكومة ولا يتم ترشيحه من الكتل الأخرى في البرلمان.

وأشار البياتي إلى أن "التصويت في البرلمان على انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من النواب ومن دون اتفاق سيتم الطعن فيه لدى المحكمة الاتحادية من قبل الكتل الأخرى التي لا تريد هذا النظام وستنجح بذلك"، حسب قوله.

ويدور خلاف بين ائتلاف دولة القانون وائتلاف العراقية حول الكتلة التي يحق لها تشكيل الحكومة، إذ تصر العراقية على أنها تمتلك حق تشكيل الحكومة باعتبارها الكتلة الفائزة بالانتخابات، فيما يؤكد ائتلاف دولة القانون أحقيته بتشكيل الحكومة باعتباره الكتلة الأكبر بعد تشكيله كتلة تضمه والائتلاف الوطني العراقي.

من جانبه، يؤكد عضو القائمة العراقية جمال البطيخ أن كتلته "سترفض أي مقترح يخالف حصول قائمته على حق ترؤس الحكومة الجديدة باعتبارها الكتلة الفائزة بالانتخابات".

ويوضح البطيخ في تصريحات صحفية أن "أي مقترح يبتعد عن الدستور سنرفضه لأنه ووفقا للدستور فان من حقنا تشكيل الحكومة، ففي جميع بلدان العالم الكتلة الفائزة هي التي تشكل الحكومة ومن المستغرب أن يخالف العراق تلك الدول في هذا الأمر".

واذا ما وافقت المحكمة على النتائج بداية الاسبوع المقبل فأنه يتعين ان يدعو الرئيس جلال طالباني مجلس النواب الجديد الى الانعقاد خلال ١٥ يوما من موعد التصديق على النتائج حيث سيرأس أكبر أعضاء المجلس سنا الجلسة الاولى وعلى النواب اختيار رئيس المجلس ونائبيه خلال ١٥ يوما.. كما يجب على المجلس اختيار رئيس جديد للبلاد خلال ٣٠ يوما من عقد جلسته الاولى. وبعد اختيار الرئيس فان عليه ان يقوم خلال ١٥ يوما بتكليف اكبر كتلة في مجلس النواب بتشكيل حكومة واختيار رئيس للوزراء المطلوب منه تشكيل ائتلاف حكومي نظرا لعدم حصول اي كتلة على العدد المطلوب من المقاعد البرلمانية التي تؤهلها للحصول على موافقة مجلس النواب حيث يتطلب الامر عددا من الاعضاء يبلغ ثلثي عدد مقاعد المجلس البالغة ٣٢٥ مقعدا.. وبعدها يتوجب على رئيس الحكومة المكلف ان يرشح اعضاء مجلس الوزراء خلال ٣٠ يوما.

واذا فشل رئيس الوزراء المكلف في تشكيل حكومة في الوقت المقرر ينبغي على الرئيس ان يكلف شخصا اخر خلال ١٥ يوما بتشكيل الحكومة لعرض تشكيلتها على مجلس النواب مجددا.

وفي هذا الاطار توجه الرئيس طالباني حاليا بدعوة الى قادة الكتل السياسية لعقد جلسة مفتوحة لبحث آليات تشكيل الحكومة حيث أكد عضو التحالف الكردستاني عادل برواري أن الخميس القادم سيشهد اجتماعا يضم جميع قادة الكتل السياسية،دعا اليه رئيس الجمهورية جلال الطالباني لتقريب وجهات النظر.

وقال برواري (للوكالة الاخبارية للانباء) امس ان طالباني دعا جميع قادة الكتل السياسية الى اجتماع يوم غد في منزله وذلك لتنقية الأجواء، مشيرا الى ان أهم مشكلة سوف تناقش خلال هذا اللقاء هي مسألة رئاسة الوزراء.